

الثورة الجزائرية في سياسة العراق الخارجية دراسة في مواقف وآراء ساسة العهد الملكي (١٩٥٤ - ١٩٥٨)

(Algerian Revolution, Iraqi Council of Representatives, Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Burhan Al-Deen Bash, Iraqi government)

أ.د. نزار علوان عبد الله

م.م. هند شبيب داغر

كلية التربية / الجامعة المستنصرية

كلية التربية / الجامعة المستنصرية

[Nazar12933@gmail.com](mailto:Nazar12933@gmail.com)

Ass. Teach. Hind S. Dagher

Prof. .A. D. Nazar A. Abdullah

#### الملخص

على الرغم من أن العهد الملكي في العراق لم يقدر له أن يستمر حتى نهاية الثورة الجزائرية عام ١٩٦٢ ليواكب جميع أحداثها، لكنه عاصر تطوراتها منذ اندلاعها عام ١٩٥٤ الى انهيار ذلك العهد الذي اسقط بثورة الرابع عشر من يوليو عام ١٩٥٨، وهنا قد تظهر تساؤلات عدة للمرء : كيف هي صورة الثورة الجزائرية في سياسة العراق الخارجية لتلك الحقبة الزمنية، وكيف تفاعل العراق مع مجرياتها بالسلب والإيجاب، وما هو حجم الدعم الذي قدمته الدولة العراقية لها حكومة وبرلمان، يمكن لنا أن نجيب عن تلك التساؤلات المشار إليها إذا ما تتبعنا مواقف رئاسة الوزارة منها، ومواقف عدد من أعضاء البرلمان العراقي بشأنها، ودور وزير خارجية العراق آنذاك برهان الدين باشا أعيان في التعاطي معها، كونه شهد جميع المدة الممتدة من ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٥٨ التي تمثل النصف الأول من تاريخ الثورة وهي مدة استمر فيها استيزاره لوزارة الخارجية العراقية، وقد حمل في طياته كل مواقف العراق تجاه الثورة الجزائرية، تلك المواقف التي تعكس رغبة الحكومة العراقية في مناصرة الجزائر لقضيتها التحررية، من خلال ما قدمته من دعم دبلوماسي لها، مع بعض المساعدات المادية والعسكرية، التي جاءت متماشية مع رغبة الرأي العام العراقي المتعاطف مع قضايا التحرر العربي للشعوب التي كانت تروح تحت مظلة الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا.

الكلمات المفتاحية (الثورة الجزائرية، مجلس النواب العراقي، وزارة الخارجية العراقية، برهان الدين باش، الحكومة العراقية).

## Abstract

Despite that the Royal Era in Iraq was not meant to continue until the end of the Algerian Revolution (1962), it was contemporary with its developments since its start in 1954 until the royal regime in Iraq was toppled by the 14th of July Revolution, 1958. Here, many questions may rise: what were the reflections of the Algerian Revolution in Iraq Foreign Policy in that period? How Iraq reacted to its events, positively or negatively? What was the size of the support given by the Iraqi government and parliament? Answers for these questions may be find in we follow the positions of the then Prime Minister, some members of parliament, and the foreign affairs minister, Burhan Al-Deen Bash A'yan, who witnessed the period 1954-1958, the first half of the Revolution. Those positions represent all of Iraq's positions towards the Algerian Revolution. Such positions reflected the desire of the Iraqi Government to champion Algeria's liberation cause through diplomatic support and some material and military aid, which reflected in turn the Iraqi public opinion, as the Iraqi people sympathized with North African Arab countries striving to obtain independence from France

Key Words (Algerian Revolution, Iraqi Council of Representatives, Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Burhan Al-Deen Bash, Iraqi government)

## أولاً: توطئة

شكلت الثورة الجزائرية حال اندلاعها انعطافة مهمة في تاريخ البلاد العربية التي كانت تترجح أغلب بلدانها تحت الهيمنة الاستعمارية التي اتخذت أكثر من غطاء لها في تبرير استعمارها تحت مسميات عدة كالانتداب والحماية والوصاية (ابراهيم، كبة، ١٩٥٦، الصفحات ٧٣-٧٤).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الثوار الجزائريون في مقارعة المحتل الفرنسي، والانتصارات التي كانوا يحققونها ضد قواته، إلا أن الثورة الجزائرية كانت بأمس الحاجة الى دعم عربي ودولي حتى تتمكن من إدانة جهدها العسكري، ومواجهة العدو دبلوماسياً وسياسياً وإعلامياً، وغيرها من الوسائل التي تساعد على تحقيق النصر على الماكنة العسكرية الفرنسية والانتصار

عليها (علي العبيدي، ٢٠١٤، صفحة ٨٨)، وبالفعل سرعان ما بلغ التعاطف العربي ذروته مع الثورة في وقت كانت فيه وتأثر القومية العربية في تمام مستمر، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هذا المنطلق كان العراق من بين بلدان العرب التي تأثرت بالكفاح التحرري للشعب الجزائري، وكان هذا التأثير قد ظهر على شكل مواقف مؤيدة وداعمة للثورة من بعض السياسيين في العهد الملكي الذين عبروا عن تمسكهم بوحدة الصف مع الشعب العربي في الجزائر، وذلك من خلال أروقة مجلس النواب أو من خلال أروقة رئاسة الوزراء أو من خلال أروقة وزارة الخارجية العراقية (فكرت نامق، د.ت، صفحة ٥٢٠).

ثانياً: موقف مجلس النواب العراقي من الثورة الجزائرية

شكل مجلس النواب العراقي في العهد الملكي منبراً تستطيع من خلال الحركة الوطنية إخراج الحكومة العراقية وإجبارها على اتخاذ مواقف أكثر قوة وحزماً في دعم الثورة الجزائرية من دون تردد أو خوف من عواقب ذلك من بريطانيا صاحبة النفوذ المتجذر في العراق والحليف الأوروبي القوي لفرنسا (علي العبيدي، ٢٠١٤، صفحة ٩٨).

ولم يترك ممثلو الشعب مناسبة إلا واستغلوها لإيصال أصواتهم الى أعلى المستويات في الدولة العراقية، والضغط عليها من أجل تحقيق الهدف المنشود في دعم النضال الوطني الجزائري (المصدر نفسه، صفحة ٨٩)، ففي الثامن عشر من اب ١٩٥٥ قدم أربعة نواب من أعضاء البرلمان العراقي مذكرة الى رئيس الوزراء نوري السعيد يطالبون فيها باسم مجلس النواب اتخاذ الإجراءات السريعة لوقف الاعتداء الفرنسي ضد الجزائر والمغرب، وهؤلاء هم توفيق المختار، وإسماعيل الغانم، وعبد العزيز الخياط، وعبود آل هيمص (الاخبار (صحيفة) ، ٢٢ اغسطس ١٩٥٥).

وفي ٢٣ آب ١٩٥٥ استغل نواب آخرون انعقاد جلسة مجلس النواب الاعتيادية لتذكير رئيسه عبدالوهاب مرجان بتباطؤ الحكومة العراقية عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف ما يحدث في الجزائر من جرائم ترتكبها القوات الفرنسية تجاه شعبه، وان ذلك يتطلب تحركاً سريعاً فردياً اوجماعياً من قبل العراق بالتعاون مع الحكومات العربية لوقف النزيف المستمر في الجزائر (علي العبيدي، ٢٠١٤، الصفحات ٩٠-٩١). وعلى اثر تلك الطروحات التي بدرت من النواب المشار اليهم، جرى الاتفاق داخل أروقة مجلس النواب على مراسلة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد لتذكيره بأن ما يحدث ويتعرض إليه الشعب الجزائري من مأس يلزم حكومته ان تبذل مزيداً من الجهد لدفع الضرر عن الجزائر، وتضمنت الرسالة التي بُعثت اليه الآتي: " منذ أكثر من شهر قدم فريق منا نحن ممثلو الأمة الموجودين في بغداد مذكرة الى مقامكم نلفت فيها نظر الحكومة الى ما تجريه السلطة الفرنسية من فضائع يُندى لها جبين الإنسانية خزيًا وخجلًا في أقطار المغرب العربي، وما ترتكبه السلطات العسكرية الفرنسية من جرائم نقشعر لها الأبدان ضد السكان العرب المطالبين بحقوقهم المشروعة في الحرية والاستقلال، والتخلص من الحكم الأجنبي،

والظلم والابتزاز الذي تمارسه سلطات النظام الفرنسي خلافاً لكل قاعدة إنسانية أو عُرف دولي وأهبطنا بالحكومة أن تتخذ ما بالوسع اتخاذه من التدابير الزجرية، أو المعاملة الانتقامية، أما بصورة انفرادية أو بصورة جماعية، بالتضامن مع بقية الدول العربية، وبالرغم من مضي أمد ليس بالقصير فلم تظهر لنا أية نتيجة من نتائج ذلك التدخل الفردي أو الجماعي، في حين أن التعسف الفرنسي قد ازداد شدة وضراوة بحيث أصبح عدد القتلى يتجاوز الألوف خلال الفترة التي أعقبت مذكرتنا، والآن وقد نفذ الصبر، واشتدت صورة الظلم، لم نجد بُدأً من رفع احتجاجنا هذا الى مقامكم، آمليين ان تتخذ الحكومة موقفاً من مصائب إخواننا والعمل على ردع البغي الفرنسي بأي وسيلة من الوسائل الممكنة، ونأمل أن تعيروا هذه القضية المزيد من اهتمامكم لرفع هذا الظلم الصارخ " (محاضر مجلس النواب، ١٩٥٥، صفحة ٥٢٧).

وفي ١٥ آذار ١٩٥٦ عبر فاضل الجمالي بصفته نائباً عن لواء الديوانية، عن موقفه تجاه القضية الجزائرية، عندما دخل في نقاش حاد داخل البرلمان، معتبراً أن سياسة فرنسا في الجزائر سياسة محو وإفناء حاثاً الحكومة على اتخاذ خطوتين في سبيل التضامن مع الجزائريين هما :

١ - تقديم الإسعافات والمساعدات.

٢ - بذل المساعي الدبلوماسية.

وأضاف قائلاً : " إن الواجب هو التفكير في حالة هؤلاء المجاهدين وعوائلهم وما يحتاجون إليه من إسعافات ومساعدات، إن العراق عرف دوماً بسخائه وبتضحياته القومية، لذلك رجائي الحار الى الحكومة الموقرة ان تمد المعونة السخية الى إخواننا الجزائريين والمراكشيين لاسيما في النواحي الإنسانية، يضاف الى ذلك المسعى الدبلوماسي فيجب أن يكون نشيطاً فعالاً " (محاضر مجلس النواب، ١٩٥٦، الصفحات ٤٧٩-٤٨٠).

بدت تلك المواقف النيابية تتسع أكثر فأكثر بين النواب حتى وصل الأمر الى تقديم ١٦ نائباً اقتراحاً الى الحكومة العراقية في ٢٠ آذار ١٩٥٦، يطالبون فيها بقطع جميع علاقات العراق مع فرنسا (محاضر مجلس النواب، ٢٠ مارس ١٩٥٦).

وكانت فكرة مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً قد أخذت تلقى تأييداً من عدد من النواب بصفقتها إجراءً ممكناً تماماً، وفي وسع الحكومة العراقية اتخاذه، بيد ان مقاطعة فرنسا كانت تصطدم ببعض العقبات باعتبار ان العراق هو الحليف القوي لبريطانيا الأقرب في علاقاتها مع الحكومة الفرنسية (خرنات مسعود، ١٩٨٣، الصفحات ١١٤-١١٥). وقد عبر النائب علي كمال عن موقفه من قضية الجزائر، قائلاً : " أفليس من واجب العراق ان يعلن

سخطه للمجازر الفظيعة التي ترتكبها القوات الفرنسية على مرأى العالم، وذلك بقطع علاقاته السياسية والاقتصادية مع مرتكبيها " (محاضر مجلس النواب، ٢٠ مارس ١٩٥٦، صفحة ٤٧٩).

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٣ ايار ١٩٥٦، أشار وزير خارجية العراق برهان الدين باش أعيان في ردوده على مساءلات عديدة من النواب الى نتائج اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المنعقدة في دمشق خلال يومي ١٨ و ١٩ ايار ١٩٥٦، ففي مداخلة مع النائب علاء الدين الوسواسي، ذكر بأن قضية الجزائر ستبذل فيها المساعي مع الدول العربية لحلها (محاضر مجلس النواب، ٢٣ مايو ١٩٥٦، الصفحات ٧٠٣-٧٠٤).

وفي رد على مداخلة مع النائب علي كمال حول المجازر الفرنسية في الجزائر، قرر وزير الخارجية العراقي استعداد الحكومة العراقية لمقاطعة فرنسا بشرط أن تكون المقاطعة جماعية من كل الأشقاء العرب. وأوضح بأن العراق اتخذ إجراءات سريعة في أكثر من مناسبة وأنه يفضل عرض القضية على مجلس الأمن (المصدر نفسه، الصفحات ٧٠٣-٧٠٤).

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٤ شباط ١٩٥٧ في مداخلة مع النائب حسن عبدالرحمن، أوضح باش أعيان قائلاً " بأن موقف الحكومة ثابت لا يتغير تجاه القضية الجزائرية "، مؤكداً إنها ستطالب بالاتفاق مع الحكومات العربية بقرارات مهمة لمصلحة الجزائر، معتبراً قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا خطوة ناجحة لنصرة الشعب الجزائري (محاضر مجلس النواب، ٢٤ فبراير ١٩٥٧، صفحة ١٥٤).

وعند بدايات عام ١٩٥٨ طالب النائب توفيق الفكيكي بدعوة حكومة العراق الى تأميم حصة فرنسا من النفط العراقي فقال: " أرجو أن يكون من أسباب النصر للجزائر تأميم حصة فرنسا من النفط العراقي ومقاطعتها بلا تردد اقتصادياً بكل صراحة، ولا حاجة الى اتفاق دول عربية أخرى " (محاضر مجلس النواب، يناير ١٩٥٨، صفحة ١٩٩).

#### ثالثاً: موقف الحكومة العراقية من الثورة الجزائرية

على الرغم من الضغوطات التي كانت الحكومة العراقية تجابهها في العهد الملكي من قبل بريطانيا الحليف الأول للعراق في السياسة الخارجية ازاء اتخاذ مواقف سلبية تجاه القضايا العربية القومية، وهو ربما كان يحول بين تلك الحكومة ومواقفها الواضحة من القضية الجزائرية، لكن مع ذلك حاول العراق أن يكون بمستوى المطلب الجماهيري بلا مشاكل، وكانت الصحافة العراقية تؤازره في هذا الاتجاه، فعلى سبيل المثال كتبت صحيفة البلاد، تقول: " اننا ندعو الحكومة للإسراع في ترجمة مواقف ممثلي الشعب العراقي الى واقع عملي ملموس، حتى تثبت انها تساند

وتدعم التحركات الوطنية من أجل التحرر والاستقلال والقضية الجزائرية خير نموذج لهذا الموقف " (علي العبيدي، ٢٠١٤، صفحة ٨٩).

وبالفعل كانت الحكومة العراقية بمستوى المسؤولية، ففي اجتماع لمجلس الوزراء عقد في ١٢ ايلول ١٩٥٥ اتخذ فيه قراراً بتخصيص ربع مليون دينار لإغاثة منكوبي الجزائر وبقية بلاد المغرب العربي، وعندما رفضت فرنسا السماح بايصال المبلغ، اطلع العراق ممثلي الحكومات العربية والحكومات الصديقة على الموقف الفرنسي، طالباً بذل وساطتها من أجل تسهيل بعثه الهلال الأحمر العراقي التي كانت تتولى هذه المهمة (جليل حميد، ٢٠٠٠، صفحة ١٥٥).

وفي ٣١ ايار ١٩٥٦ قام الشيخ البشير الإبراهيمي ضمن وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري بزيارة الى العراق والتي كانت تستهدف الاتصال بالمسؤولين العراقيين لتسهيل عرض قضية بلاده في الأمم المتحدة، وشرح حقوق الشعب الجزائري المجاهد في الحرية والاستقلال، وتوحيد الصف العربي والمطالبة بالمساعدة المالية والعسكرية (الحرية ( صحيفة)، ٦ يونيو ١٩٥٦).

واجتمع الوفد الجزائري في بغداد برئاسة الوزراء العراقي نوري السعيد في ديوان مجلس الوزراء بحضور ثلاثة من رؤساء الوزارات السابقين (وهم جميل المفدعي، وعلي جودت، وفاضل الجمالي)، وبحث المجتمعون موقف العراق من قضية الجزائر، واستعدادته لتقديم المساعدة التي يتطلبها الموقف، كما تمت مناقشة تطورات الثورة الجزائرية وسياسة فرنسا تجاهها، وفي النهاية وعد نوري السعيد الوفد بتقديم المساعدة المالية، واستتكار أعمال فرنسا الإجرامية في الجزائر (خرنات مسعود، ١٩٨٣، صفحة ٨٦).

وكجزء من ضغط شعبي متواصل، تقدم ٣١٦ مواطناً عراقياً بعريضة الى رئيس الوزراء العراقي وذلك بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٥٦، يؤيدون فيها نضال الشعب الجزائري من أجل حريته واستقلاله مستكرين أساليب الاستعمار الفرنسي الوحشية في قمع

الحركة الجزائرية مطالبين بمقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً، والتدخل لوقف القتال وإجراء مفاوضات بين ممثلي الشعب الجزائري والحكومة الفرنسية لمنح الاستقلال التام للجزائر، وطرح قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة (الحرية ( صحيفة)، ١٩ يونيو ١٩٥٦).

وعلى اثر هذا الاستنكار، أصدرت الحكومة العراقية بياناً حول موقف العراق من محنة الشعب الجزائري جاء فيه : " تُؤلي الحكومة العراقية اهتمامها الشديد للإحداث المؤلمة التي تنتاب الجزائر بسبب موقف فرنسا من كفاح الجزائريين لكسب حقوقهم الطبيعية وهو استقلال الجزائر التام " (البلاد ( صحيفة ) ، ١٩ يونيو ١٩٥٦).

ولم تكتفِ الحكومة بذلك بل استمرت في دعمها المالي وخير دليل على ذلك ما صرح به أحمد بودا ممثل جبهة التحرير الوطني الجزائري في بغداد في ٢٠ حزيران ١٩٥٦، قائلاً: " بأن الحكومة العراقية أرسلت إعانة مالية للثورة الجزائرية قدرها ثمانون ألف دينار، مشيراً الى ان العراق وعده بإعانات مالية أخرى " (خرنات مسعود، ١٩٨٣، الصفحات ٩٢-٩٣).

وعندما قامت السلطات الفرنسية في الجزائر بتاريخ ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٦ باعتقال خمسة من زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائري\* وهم في طريقهم الى تونس لحضور مؤتمر المصالحة مع فرنسا، دعا نوري السعيد مجلس الوزراء الى اجتماع استثنائي، بحثت فيه الخطوات التي قامت بها الحكومة للسعي الى اطلاق سراح المعتقلين، وطلب من السفير العراقي في القاهرة نقل رغبة الحكومة العراقية ببحث هذه القضية في مجلس جامعة الدول العربية (الزمان ( صحيفة )، ٢٤ اكتوبر ١٩٥٦).

وفي ٨ حزيران ١٩٥٧ استقالت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة، لتعقبها وزارة علي جودت الأيوبي الثالثة التي تألفت في ٢٠ حزيران ١٩٥٧، ورغم ان منهاج الوزارة الجديدة أكد على التعاون مع البلاد العربية والعمل على تعزيز استقلالها، لاسيما قضية الجزائر، وتحقيق أمان شعبي في الحرية والاستقلال، إلا أنها كانت أعجز من أن تمضي فيما وعدت به بشأن تلك القضايا، والمرجح أن ذلك يعود الى قصر مدة حكمها للعراق التي لم تستغرق أكثر من خمسة أشهر حتى استقالت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ (عبدالرزاق الحسني، ١٩٨٨، صفحة ١٤٨).

وحين شكل عبدالوهاب مرجان وزارته في ١٥ كانون الأول ١٩٥٧ أشار في منهاجها: " الى ان سياسة حكومته سياسة عربية قومية تستهدف إعادة حقوق العرب... وتحقيق أمان إخواننا الجزائريين " (المصدر نفسه، صفحة ١٨٩).

كما أدرج مجلس الوزراء العراقي في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٧، فصلاً جديداً في الميزانية لأول مرة خاص بالجزائر حيث خصص فيه مبلغ ربع مليون دينار عراقي تحت عنوان إغاثة منكوبي الجزائر (الحرية ( صحيفة )، ٣١ سبتمبر ١٩٥٧).

ومع بداية عام ١٩٥٨ وبالتحديد في شهر يناير وجه الى رئيس الوزراء - في أحد مؤتمراته الصحفية - سؤال عما إذا كانت الحكومة العراقية ستقوم بقطع علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا مثلما قطعتها في المجال الدبلوماسي، بعد أن أمنت فرنسا في سياستها التعسفية ضد الجزائر (خرنات مسعود، ١٩٨٣، صفحة ٩٠)، فكان جوابه الآتي : " من المؤلم حقاً أن تستمر فرنسا بأعمال القتل والتشريد بالشعب الجزائري الشقيق، ولذلك لم تأل الحكومة العراقية جهداً في مساعدة إخواننا الجزائريين ونصرتهم سيما من الناحيتين المادية والمعنوية في المحافل الدولية"، مؤكداً بأن الحكومة قد رصدت مبلغ ٧٥ ألف دينار عراقي في اعتمادات السنة الحالية لنصرة الجزائر، وانها في الوقت نفسه مستعدة لزيادة هذا المبلغ فيما اذا ساعد الوضع المالي للعراق، و

من حيث تعاون العراق مع الدول العربية أوضح : " بأن الحكومة مستعدة لأن تساهم في الصندوق المشترك الذي ستؤسسه جامعة الدول العربية لمساعدة عرب الجزائر"، وقد ربط مقاطعة فرنسا اقتصادياً بإقرار جماعي يتم داخل أروقة الجامعة العربية (الاخبار (صحيفة)، يناير ١٩٥٨).

وفي ميزانية عام ١٩٥٨ خصصت الحكومة مبلغ ربع مليون دينار عراقي استجابة لنداء عرب الجزائر المكافحين في سبيل حقوقهم وحريتهم واستقلالهم، وقد صرح رئيس الوزراء عبدالوهاب مرجان في هذا الصدد الآتي : " إن الحكومة في الوقت نفسه مستعدة لزيادة هذا المبلغ فيما اذا ساعد الوضع المالي بإضافة مبالغ أخرى للميزانية، وكذلك فان الحكومة مستعدة بأن تساهم في الصندوق المشترك الذي ستؤسسه جامعة الدول العربية لمساعدة عرب الجزائر" (فكرت نامق، د.ت، الصفحات ٥٢٠-٥٢١).

وخلال اجتماعات المجلس الوزاري لحلف بغداد المنعقد في ٢٧ كانون الأول ١٩٥٨ في

انقره (عبدالرزاق الحسني، ١٩٨٨، صفحة ١٩١)، عبر رئيس الوفد العراقي نوري السعيد عن موقف حكومة العراق من القضية الجزائرية مخاطباً فرنسا بضرورة الاستجابة لصوت العقل ومنح الجزائر استقلالها قائلاً : " إن الأوضاع في قسم آخر من العالم العربي تستحق اهتمامنا الجدي وكان وفدنا في اجتماعنا السابق في كراجي قد أعرب عن أمله بأن فرنسا بما لها من حكمة وتعقل قد نجد سبيلاً لوضع حد للمجازر المرعبة التي تجري في الجزائر والتي لا طائل من ورائها. وذلك بالاعتراف بحق الجزائر في الحرية والاستقلال وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتقرير المصير، ولكن يؤسفني ان أرى ان حرب التحرير الباهظة الثمن وهي الآن في سنتها الرابعة ما زالت مستمرة، وان كفاح الشعب الجزائري من أجل حقوقه وحرية مازال ماضياً دون أي اكتراث من قبل فرنسا التي نقضت أعمالها] التعسفية [الأهداف التي أعربت عنها كعضو من أعضاء منظمة الأمم المتحدة (علي العبيدي، ٢٠١٤، الصفحات ٨٩-٩٠).

استقالت وزارة عبد الوهاب مرجان في ٢ مارس ١٩٥٨ (عبدالرزاق الحسني، ١٩٨٨، الصفحات ٢٠٥-٢٠٧)، وأعقبها تشكيل وزارتين اكتملا ما تبقى من النصف الأول من عام ١٩٥٨، لكن لم يقدر لهما أن يلعبا دوراً مؤثراً في قضية الجزائر بسبب قصر مدة حكمها (خرنات مسعود، ١٩٨٣، صفحة ٩١)، ولأنهما انغمسا بإنجاح قيام الاتحاد العربي الهاشمي\* بين العراق والأردن، فالأولى تشكلت برئاسة نوري السعيد في ٣ آذار ١٩٥٨، ولم تصمد أكثر من شهرين ونصف، إذ استقالت يوم ١٤ أيار ١٩٥٨، لتعقبها الوزارة الثانية وهي وزارة احمد مختار بابان التي أطيح بها من قبل ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ (نزار توفيق، ١٩٨٤، الصفحات ٢٠٩-٢١١).

#### رابعاً: موقف وزارة الخارجية العراقية من الثورة الجزائرية

ساندت وزارة الخارجية العراقية الثورة الجزائرية منذ بداية اندلاعها عام ١٩٥٤ وقد عبرت عن مواقفها الداعمة لها في أكثر من مناسبة لاسيما في أروقة الجامعة العربية او في أروقة هيئة الأمم المتحدة، حتى يمكن القول إن تلك المواقف في اغلبها كانت إيجابية، فعند نهايات شهر اب من عام ١٩٥٥ حاورت صحيفة الشعب برهان الدين باش أعيان وزير خارجية العراق آنذاك حول مدى تعاطي حكومة بلاده مع ما يتعرض له الشعب العربي في الجزائر ومراكش من مذابح ارتكبتها السلطات الفرنسية بحقه، فأفصح قائلاً: " ان اهتمام الشعب العربي في المشرق عموماً بشؤون إخوانه في المغرب العربي لم يعد أمراً من الأمور التقليدية أو المصطنعة أو مجرد وسيلة لإظهار السخط على السياسة الاستعمارية، بل إن هذا الاهتمام مرتبط على الوعي الناضج الذي يقوم على ثلاثة أسس هي إنسانية وعربية ودولية، فالناحية الإنسانية يشارك فيها جميع سكان العالم الذين يؤمنون بحقوق الإنسان الطبيعية، ولا يوجد في تاريخ العالم الحديث مثال أبشع ولا أفظع لهدر الكرامة والحقوق الإنسانية من المجازر التي تقوم بها فرنسا في المغرب العربي، أما من الناحية العربية فمبعثها ان أبناء البلاد العربية قد اصبحوا يشعرون حقاً بأنهم وحدة إقليمية وشعبية كاملة تمتد جذورها الى التاريخ القديم

المشترك (الشعب (صحيفة)، ٢٤ أغسطس ١٩٥٥)، أما من الناحية الدولية، فمنشؤها أن الأقطار العربية قد اختارت التعاون مع المعسكر الغربي، فأصبح من حقها ومن مصلحة المعسكر الغربي أن تجد لهذا المعسكر سياسة موحدة نحو الشعب العربي، ولا ريب ان فرنسا بسياساتها العدوانية في المغرب العربي قد جعلت مركزها في المعسكر الغربي مركزاً مربياً، كما إنها سببت لحليفتيها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حرجاً شديداً أمام العرب والعالم أجمع... (المصدر نفسه)، أننا نرجو لفرنسا الانتباه العاجل وتدارك أخطائها قبل فوات الأوان، لنعتز فخورين بكفاح المغرب العربي الذي يضيف صفحة جديدة في وجوب تنظيم الصفوف لاسيما دول المشرق العربي التي ظفرت بسيادتها واستقلالها، لكي تكون دائماً سنداً قوياً يركن اليه إخواننا في المغرب العربي كلما داهمهم الخطر، وان تكون لنا سياسة خارجية موحدة تعرف الصديق صديقاً، والخصم خصماً " (المصدر نفسه).

وفي تشرين الأول ١٩٥٥ شارك برهان الدين باش أعيان في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في القاهرة، واتخذ قرارات عدة كان من ضمنها تأكيد نضال الشعب الجزائري والمغربي من أجل نيل سياتهما واستقلالهما، واستنكار أعمال القمع التي ترتكبها القوات الفرنسية في هذين البلدين (الاخبار ( صحيفة)، ١٦ أكتوبر ١٩٥٥).

وحيث دخلت القضية الجزائرية جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة المنعقدة في تشرين الثاني ١٩٥٥ القى مندوب العراق في الأمم المتحدة فاضل الجمالي خطاباً طالب فيه بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة مؤكداً في خطابه على الآتي : " إن أرواحاً إنسانية تزهر كل يوم في الجزائر وان القانون والنظام اللذين تدعمهما فرنسا في الجزائر يغذيان القمع الوحشي ".

ووصف السياسة التي ينتهجها ادغار فور (A.Fore) رئيس الوزراء الفرنسي إزاء الجزائر بأنها لغة القرن التاسع عشر ولغة الاستعمار، ولغة ما قبل عهد الأمم المتحدة (الجابري، ستار جبار، د.ت، صفحة ٢٠٤).

وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربية الذي عقد في القاهرة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٥٦، شكل الوفد العراقي برئاسة وزير خارجية العراق برهان الدين لحضور الاجتماع، وقبل انعقاد الاجتماع بيوم واحد طالب وزير الخارجية العراقي وفق تصريح ادلى به بإدراج القضية الجزائرية ضمن أعمال المؤتمر، مطالباً فرنسا بإيقاف القتال في الجزائر ودخولها في المفاوضات مع الجزائريين اسوة بما جرى على تونس ومراكش، وفي احدى الجلسات أيد برهان الدين باش أعيان باسم الوفد العراقي مقترحاً لرئيس الوزراء السوري سعيد الغزي بمقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً رداً على أعمال العنف في الجزائر (احمد برهان، ٢٠١٢، صفحة ٣٨٠).

وأمام الضغط المتواصل من القوى السياسية والشعبية لحمل الحكومة العراقية على مقاطعة فرنسا أكد برهان الدين، بأنه سيجمل اقتراحات مقاطعة فرنسا الى اجتماعات الجامعة العربية التي سوف تنعقد في دمشق لبحث القضية الجزائرية (خرنات مسعود، ١٩٨٣، صفحة ٨٥) ثم خاطب في ٦ أيار ١٩٥٦ وزارات الاقتصاد والمالية والمعارف ليستطلع آراءها بشأن مقاطعة فرنسا اقتصادياً وثقافياً، وطلب منها موافاته بمطالعات عن ذلك الأمر، ليتسنى لوزارة الخارجية النظر في موضوع المقاطعة السياسية (احمد برهان، ٢٠١٢، صفحة ٣٧١).

وفي اجتماعات الجامعة العربية التي انعقدت يومي ١٨ و ١٩ من أيار ١٩٥٦ لبحث مقاطعة فرنسا، تألفت لجنة من مندوبي (العراق وسوريا ولبنان ومصر) لدراسة موضوع المقاطعة، لكن الدول العربية لم تتخذ موقفاً موحداً في موضوع المقاطعة الاقتصادية، وهذا ما صرح به برهان الدين بعد عودته الى العراق، بأن الدول العربية عارضت اقتراح المقاطعة مع فرنسا (خرنات مسعود، ١٩٨٣، صفحة ٨٦).

وقد أدلى وزير الخارجية العراقي بتصريح له في مؤتمر صحفي عقد في بغداد بتاريخ ٣١ مايو ١٩٥٦ مفاده انه يقر تأليف لجنة دولية لدراسة الحالة الخطيرة في الجزائر، وفي نفس اليوم التقى السفير الفرنسي في العراق مؤكداً له إيمان الشعب العراقي بحق الجزائر في الحرية والاستقلال (احمد برهان، ٢٠١٢، صفحة ٣٨٢).

وفي اليوم التالي المصادف ١ حزيران ١٩٥٦، قام برهان الدين باستدعاء سفراء كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الى مكتبه في وزارة الخارجية، معرباً لهم عن قلق العراق للمذابح المستمرة في الجزائر، واستغرابه من قيام فرنسا بتحويل قواتها ضمن حلف الناتو لمطاردة الجزائريين، مبدياً رأيه بوجود بذل مساع لإيجاد الوساطات الفاعلة لإيقاف تلك الانتهاكات، تلى ذلك قيام وزارة الخارجية نيابة عن وزارة الدفاع بصرف مبلغ أربعين ألف دينار عراقي من مخصصاتها من أجل مساعدة الثوار الجزائريين (المصدر نفسه، صفحة ٣٨٣).

وبتاريخ ٢٤ تموز ١٩٥٦ أمر برهان الدين ديوان المحاسبة في وزارة الخارجية صرف مبلغ سبعة الاف وأربعمائة وخمس وعشرين ديناراً عراقياً الى السفارة العراقية في روما، من أجل شراء ٣٠٠ رشاش و ١٥٠٠ طلقة إيطالية الصنع، على أن ترسل الى الجزائر وهي مدفوعة الثمن من وزارة الدفاع العراقية لمساعدة الثوار الجزائريين في حربهم ضد الاستعمار الفرنسي (المصدر نفسه، صفحة ٣٨٣).

وبعد الإجراء التعسفي الذي أقدمت عليه السلطات الفرنسية باعتقال أربعة من قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٦، قام برهان الدين باش أعيان في اليوم التالي باستدعاء القائم بأعمال السفارة الفرنسية في بغداد البارون دي سيكالاس (Baron de Sicalase) وأبلغه باستتكار الحكومة العراقية على ذلك العمل الذي لايمكن السكوت عليه (البلاد (صحيفة)، ٢٥ أكتوبر ١٩٥٦) كما أوعزت الحكومة العراقية الى سفيرها في باريس ان يتصل بالحكومة الفرنسية، وقد التقى بوكيل وزارة الخارجية الفرنسية وأبلغه احتجاج العراق على اعتقال الزعماء الجزائريين، واستنكاره للطريقة التي احتجزوا بها، وان حكومة بلاده تؤيد حق الجزائريين في الحرية والاستقلال (الجابري، ستار جبار، د.ت، صفحة ٢٠٩).

وعندما تزايدت ضغوط الحركة الوطنية على الحكومة العراقية لمقاطعة فرنسا بعد اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر، بادر العراق الى اتخاذ قراراً في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٦ يقضي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، وقد أبلغ القائم بأعمال السفارة الفرنسية في بغداد بقرار الحكومة بشكل رسمي، كما ابلغ الجانب الفرنسي السفير العراقي في باريس مغادرة الأراضي الفرنسية مع جميع أعضاء السفارة (جليل حميد، ٢٠٠٠، صفحة ١٦٣).

ومع مطلع شباط من عام ١٩٥٧، وقف مندوب العراق في هيئة الأمم المتحدة على - هامش مناقشتها للقضية الجزائرية - يندد بسياسة الإفناء والإبادة التي كان الشعب الجزائري يتعرض لها معرباً عن رأي الحكومة العراقية بأن

على الأمم المتحدة ان تدافع عن حق الجزائر في نيل حريته واستقلاله، قائلاً: " ان ما تقوم به فرنسا في الجزائر لا يتفق ومبادئ الأخلاق ولا مع مبادئ الإنسانية " (فكرت نامق، د.ت، صفحة ٥٢٤).

وفي ١٢ نيسان من عام ١٩٥٧ قامت وزارة الدفاع العراقية بتوجيه طلب الى وزارة الخارجية بصرف مبلغ خمسة وعشرون الف دينار عراقي الى سوريا على دفعات، على أن يكون الغرض من تلك المبالغ هو شراء أسلحة ونقلها عن طريق سوريا لمساعدة ثوار الجزائر (احمد برهان، ٢٠١٢، صفحة ٣٨٥).

وعندما دخل الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن حيز التنفيذ منذ التوقيع عليه في ١٤ شباط ١٩٥٨، تراجع دور وزارة الخارجية فيما يتعلق بدعم ومساندة الثورة الجزائرية، كون تلك الوزارة أصبحت جزءاً من وزارة الاتحاد وهي محكومة بسياسة الاتحاد، ويتضح ذلك من خلال التمعن في هيئة الوزارة التي شكلها احمد مختار بابان بتاريخ ١٩ ايار ١٩٥٨ والتي خلت من وزارة الخارجية (عبدالرزاق الحسني، ١٩٨٨، صفحة ٢٤٤).

#### استنتاجات البحث

من خلال تتبع الدور الذي لعبه العراق أثناء العهد الملكي في دعم وإسناد الثورة الجزائرية، يمكننا التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

١- قدم العراق للثورة الجزائرية كل ما باستطاعته ان يقدمه من دعم إعلامي وسياسي ومالي وعسكري من اجل إنجاح أهدافها الوطنية في التحرر الاستقلال، انطلاقاً من مبدأ الأخوة العربية.

٢- لم تكن الحكومة العراقية متحجرة من المعسكر الغربي عند مد يدها في تقديم العون لمناصرة الشعب الجزائري في نضاله التحرري ضد فرنسا، كون ذلك المعسكر هو الأكثر تأثيراً في سياسة العراق الخارجية في العهد الملكي.

٣- الثورة الجزائرية وحدت كل القوى الوطنية في العراق، حتى أصبحت قضية الجزائر من اهم القضايا المطروحة في الأولويات القومية للدولة العراقية، وهذا أكثر مالمسناه في أروقة مجلس النواب العراقي.

٤- ورغم ان العهد الملكي لم يشهد أمد الثورة الجزائرية حتى نهايتها، وإنما عاصر فقط النصف الأول من أحداثها التي وقعت بين عامي (١٩٥٤ - ١٩٥٨)، لكن تلك المدة كانت كفيلة بإثبات المواقف القومية الأصيلة تجاهها لكثير من الشخصيات السياسية العراقية.

#### المصادر

براهيم، كبة. (١٩٥٦). اضواء على القضية الجزائرية. بغداد: مطبعة الرابطة.

احمد برهان. (٢٠١٢). برهان الدجين باشا اعيان حياته وعصره ١٩١٥-١٩٧٥. بيروت: دار الساقى.

الاخبار ( صحيفة ) . ( ٢٢ اغسطس ١٩٥٥ ). العدد ٤١٢٩. بغداد: العدد ٤١٢٩.

الاخبار ( صحيفة ) . ( ١٦ اكتوبر ١٩٥٥ ). العدد ٤١٧٤. بغداد.

الاخبار ( صحيفة ) . ( يناير ١٩٥٨ ). العدد ٤٨٥٦. بغداد.

البلاد ( صحيفة ) . ( ١٩ يونيو ١٩٥٦ ). العدد ٤٦٧٩. بغداد.

البلاد ( صحيفة ) . ( ٢٥ اكتوبر ١٩٥٦ ). العدد ٤٧٨٩. بغداد.

الجابري، ستار جبار. (د.ت). العلاقات العراقية الفرنسية ١٩٢١-١٩٥٦. مركز العراق للدراسات.

الحرية ( صحيفة ) . ( ١٩ يونيو ١٩٥٦ ). العدد ٦٥٤.

الحرية ( صحيفة ) . ( ٦ يونيو ١٩٥٦ ). بغداد: العدد ٦٠١.

الحرية ( صحيفة ) . ( ٣١ سبتمبر ١٩٥٧ ). العدد ١٠٧٠. بغداد.

الزمان ( صحيفة ) . ( ٢٤ اكتوبر ١٩٥٦ ). العدد ٥٧٧٤. بغداد.

الزمان ( صحيفة ) . ( ٢٤ اكتوبر ١٩٥٦ ). العدد ٥٧٧٤. بغداد.

الشعب ( صحيفة ) . ( ٢٤ أغسطس ١٩٥٥ ). العدد ٣٢٩٨. بغداد.

المصدر نفسه. ( بلا تاريخ ).

جليل حميد. (٢٠٠٠). برهان الدين باشا اعيان وزدوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨. بغداد: رسالة ماجستير / معهد التراث العربي والتراث العلمي للدراسات العليا.

خرنات مسعود. (١٩٨٣). العراق والثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢. رسالة ماجستير / كلية الاداب / جامعة بغداد.

- عبدالرزاق الحسني. (١٩٨٨). تاريخ الوزارات العراقية. بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة.
- علي العبيدي. (٢٠١٤). جهود النواب العراقيين في دعم الثورة الجزائرية ١٩٥٧-١٩٥٨. الجزائر: الواحات للبحوث والدراسات (مجلة) .
- فكرت نامق. (د.ت). سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨.
- محاضر مجلس النواب. (١٩٥٥). الاجتماع الاعتيادي / الجلسة رقم (٢٧) .
- محاضر مجلس النواب. (١٩٥٦). الاجتماع الاعتيادي / الجلسة رقم (٢٦). بغداد.
- محاضر مجلس النواب. (٢٠ مارس ١٩٥٦). الاجتماع الاعتيادي / الجلسة رقم (٢٧) .
- محاضر مجلس النواب. (٢٣ مايو ١٩٥٦). الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ / الجلسة رقم (٤٣) .
- محاضر مجلس النواب. (٢٤ فبراير ١٩٥٧). الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ / الجلسة رقم (٩).
- محاضر مجلس النواب. (يناير ١٩٥٨). الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ : الجلسة رقم (١٢) .
- نزار توفيق . (١٩٨٤). الصراع على السلطة في العراق الملكي دراسة تحليلية في الادارة والسياسة. بغداد: مطابع دار آفاق عربية.